من تراب الطريق (٣٩٣)

من تانى : اللى عاوزه البيت (*) يحرم على الجامع !

من الأمثال السيارة التى تملأ حياة الناس ، فى الريف والحضر فى بر مصر ، المثل السائر : «اللى عاوزه البيت ، يحرم على الجامع» ! تذكرت هذا المثل وأنا أتابع قضية تصدير الغاز المصرى إلى إسرائيل وبأبخس الأثمان ، وتابعت القضية الوطنية الشريفة التى قادها السفير السابق ـ المحامى الحالى ـ إبراهيم يسرى ، وأدهشتنى الحرب المضادة والحملة الغشوم التى شنت على الرجل رغم «وطنية» قضيته ، واستقامة مقاصده ، وضربه مثلا رشيدا لدعوى «الحسبة» التى ضلت ضلالا بعيدا فى ممارسات البعض ، دون أن تتحرك آليات الإدارة لمواجهتها مواجهة فعالة ، مع أن المشرع قام بما عليه ، وأصدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦ ، ثم القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦ !

كان العجيب المدهش ، ولا يزال ، أن الإدارة المصرية لفظت فى عنجهية حلاً قضائيا جاء بحكم يعفيها من مغبة الرجوع فى اتفاق طائش جرى .. أبسط ما يقال عنه أنه كان بلا تفطن للمصالح المصرية وحقوق ومقتضيات الأمن القومى .. وأبت إلاّ الطعن فى الحكم الذى صدر فى الواقع لصالحها الذى تراه كل رؤية بصيرة متبصرة ، وقرنت الطعن بشن

(*) المال ٢٠/ ١/ ٢٠١٠

حملة ضروس على السفير السابق الذى مثل مصر فى العديد من الدول الكبرى ، فلم يشفع له سجله المشرف الوضّاء ، ولا شفعت له سلامة ونظافة وطهارة وسواء مقاصده ..

يُحمد لهذا السفير المحامى الفارس ، أنه لم يهن ، ولم يضعف ، ولم يتردد .. أتابع فى إعجاب وتقدير إصراره على المضى فى دعواه التى يبدو أن القضاء فى النهاية سينصفه وينصف مصر فيها .. ولكن الأدهى والغريب أن الإدارة المصرية لا تريد أن تنصف نفسها ، وتأبى إلاَّ اللجاجة واستمرار المضى فيما فرط منها ، ثم يكشف الغطاء عن أمرين خطيرين تسرب أمرهما تباعا عن طريق بعض الصحف الخاصة أو المعارضة ، حين فاح أن كميات الغاز المصرى التى يتم تصديرها إلى إسرائيل فى طريقها للزيادة بنسبة ٥٠٪ خلال الأشهر القليلة القادمة عبر مجموعة من الإجراءات التى تتبعها شركة غاز شرق المتوسط E.M.G المسئولة عن توصيل الغاز إلى إسرائيل ، وتهدف إلى زيادة كميات الغاز المصدرة إلى إسرائيل تدريجيا خلال السنوات القادمة ! حيث كشفت مصادر عن أن محطة ضخ الغاز بقرية «الشلاق» التابعة لمدينة الشيخ زويد الحدودية ، والتى تتولى ضخ الغاز المصرى إلى محطة مماثلة ـ بمدينة «عسقلان» الفلسطينية الواقعة ـ الآن ! ـ تحت الاحتلال الإسرائيلى الاستيطانى ، قد خضعت ـ أى محطة الضخ المصرية ـ لعملية تطوير موسعة خلال الأشهر الماضية ، لزيادة قدرة خط التصدير الحالى بنسبة ٥٠٪ عن طريق إضافة توربينة ضخ جديدة للمحطة ، فضلا عن رفع قدرة وحدة الضخ بالكامل !

والطامة الثانية ، أنه مع تسرب هذه الأنباء وما أكدته المصادر عن أنه من المقرر انتهاء عملية التطوير بحلول شهر يوليو ٢٠١٠ للبدء فى زيادة كميات الغاز المصدر إلى إسرائيل ، تتسرب أنباء عن أن الإدارة المصرية فى سبيلها «لاستيراد الغاز» لزوم الاحتياجات المصرية من الخارج .. ولدى الصدمة الأولى ـ أعنى صدمة تفشى الخبر على غير ترتيب سابق ـ كان الإنكار هو ردة الفعل الأولى ، مضت أياما قبل أن تستفيق الإدارة إلى أنه لا رجاء فى إنكار ما لا معنى لإنكاره .. لأنه إن لم يتفش اليوم فسوف يذيع خبره باكر فى الدنيا بأسرها ، إن لم يكن من خلال عاملينا وصحافتنا ، فمن خلال المصادر الخارجية التى ستلبى احتياجاتنا من الغاز الذى نصدره ـ بلا عقل ولا منطق ـ إلى إسرائيل ، وبثمن بخس ، ثم نستدير لنستجدى استيراده من العالمين !!!

ما معنى هذا ، وما معنى «الإصرار» الذى أعلنه السيد وزير البترول على المضى فى هذين فى النقيضين المتعارضين المتهاترين : أن نصدر الغاز المصرى إلى إسرائيل ، وبثمن بخس يقل كثيرًا عن الأسعار العالمية ، ثم نرتد لنمد أيدينا إلى العالم طالبين إليه أن ينعم علينا بتصدير الغاز إلينا ـ وبداهة بالسعر العالمى ـ لأن إنتاجنا من الغاز ، بعد ما صدرناه ونصدره إلـى إسرائيل ، لا يكفينا أو لم يعد يكفينا ؟!

لا أريد ولا يتسع المجال للحديث عما تَحَمَّله تشغيل محطات الكهرباء المصرية من أعباء كبيرة نتيجة تصدير الغاز المصرى إلى إسرائيل ، ولا للحديث عن التعلات المطروحة للاستيراد وأسعاره ، سواء من العراق

التى لم تجاوب ، أو لا تستطيع ، أو من قطر التى تمر علاقتها بمصر بأسوأ مراحلها .. وربما تناولت هذا تفصيلا فى وقت لاحق ، ولكن ما أريد أن أقوله إن هذه القضية أبعد غورًا من أن تُترك للتصرف خارج دائرة مقتضيات الأمن القومى والمصالح العليا للبلاد .. وظنى أن هذه الاعتبارات أبعد كثيرا من رؤية واختصاص قطاع البترول : العام والخاص !!

*****